الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مستقلّة

ميقاتي يرعى إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء: التعاون ضرورة والموازنة محطة اساسية لانتظام عمل الدولة

أعلن رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي أن "حكومتنا تعاود جلساتها الاسبوع المقبل لدرس واقرار الموازنة العامة التي تشكل محطة اساسية تحتاجها البلاد لانتظام عمل الدولة، ونشدد على ضرورة تعاون الجميع لتكون هذه الموازنة خطوة اساسية على طريق الاصلاح المنشود. ولا ننسى أنّ أمامنا استحقاقات أخرى أبرزها الانتخابات النيابيّة التي سنعمل أيضاً على تأمين الأطر اللازمة للإشراف عليها وإدارتها بفعاليّة وشفافيّة".

كلام ميقاتي جاء خلال رعايته حفل "إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام" في السراي الحكومي قبل الظهر، في حضور وزير المال يوسف خليل، وزير السياحة وليد نصار، وزير العدل هنري خوري، وزيرة التنمية الادارية نجلا رياشي، والنواب: ياسين جابر، آلان عون، عناية عزالدين، مدير الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومار جاه، سفير الإتحاد الأوروبي رالف طراف، نائبة المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان نجاة رشدي، ممثل السفيرة الفرنسية فرنسوا دي ريكولفيس، رئيسة معهد باسل فليحان الاقتصادي والاجتماعي لمياء مبيض البساط، وشخصيات.

وقال ميقاتي في كلمته "مناسبة اليوم تأتي منسجمة مع تطلّعات حكومتنا الاصلاحية التي نصّ عليها بيانها الوزاري، هذه التطلّعات التي انبثقت أولاً من ارادتنا الذاتية ورغبة المجتمع اللبناني بالإصلاح، وتناغمت ثانيا مع توصيات الأسرة الدولية التي تتابع عن كثب هذا الموضوع وتعتبره ثالثا في سلّم الإصلاحات بعد إصلاح الكهرباء وإصلاح القضاء".

وأضاف "إصلاح منظومة الشراء العام في لبنان جزء لا يتجزأ من رزمة الإصلاحات الماليّة الأساسيّة الضروريّة لتحقيق الانضباط المالي والحوكمة المالية ومكافحة الفساد وتعزيز التنافسيّة. وهو من الإصلاحات المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي وتكرر ذكره في معظم المحطات والوثائق الأساسيّة مثل توصيات مجموعة الدعم الدولية للبنان، والمبادرة الفرنسية التي نثمّن، وتوصيات إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الاعمار وطبعاً مؤتمر "سيدر".

ولفت إلى أن "المسار الذي سلكه إصلاح الشراء العام يُثبت أنّ الإصلاحات ممكنة، وهي لمصلحة المواطن والاقتصاد، إنّما تحتاج إلى الإرادة السياسيّة، وإلى اقتران هذه الإرادة بالعلم والتخصص والالتزام بالمعايير الدوليّة والانفتاح على دروس التجارب العالميّة، والأهمّ إلى الشراكة والتفاعل الإيجابي مع مكوّنات الحوكمة من مجتمع مدني وقطاع خاص ومؤسسات حكوميّة جديّة ومُحترفة".

وأوضح ميقاتي أن "من جهتنا، سنعمل سريعا على استكمال الخطوات الضروريّة لإصدار المراسيم التنفيذيّة التي من شأنها تفعيل عمل الهيئتين الجديدتين اللتين استحدثهما هذا القانون، وهما: هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات ومندرجات القانون من منصّة الكترونيّة مركزيّة وتدريب للكادر البشري ودفاتر شروط نموذجيّة تشكّل أدوات حقيقيّة لنقلة نوعيّة في إدارة المال العام، وفي تحقيق الشفافيّة والمساءلة المطلوبة. كما

نتطلّع الى إبعاد تنفيذ هذا الإصلاح عن التجاذبات السياسية، أياً كانت، لتحقيق النتائج المرجوّة منه، فأي تأخير في تنفيذ هذه الخطوات ووضع هذا القانون موضع التنفيذ سيُقرأ على أنّه مؤشر سلبي وخطير لصدقية الحكومة".

البساط

شددت لميا البساط على دور إصلاح الشراء العام في "تحسين الحوكمة المالية وجودة الخدمات العامة"، لافتةً إلى أنه "يمثّل 20 في المئة من النفقات العامة على المستوى المركزي من دون احتساب المؤسسات العامة والبلديات"، وبأن "الحكومات هي الشاري الأكبر". وابرزت أن كفاءة الشراء العام "عامل أساسي في تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

كومار جاه

من جهته، اعتبر المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار في كلمة مسجلة بالفيديو ان هذه الاستراتيجية "خطوة مهمة جداً نحو تنفيذ قانون الشراء العام الذي أقره مجلس النواب". ولاحظ أن "حجم الانفاق الحكومي المركزي على الشراء العام في لبنان "ضخم" وكذلك حجم الإهدار فيه بسبب عدم فاعلية المنظومة".

ورأى أن تحسين منظومة الشراء العام يكفل "تحرير نحو 340 مليون دولار" بفضل ما سيحققه من وفورات، مشدداً على إمكان "استخدام هذا المبلغ لمعالجة الصعوبات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان". وذكّر بأن "دعوات الشعب اللبناني وهيئات المجتمع المدني والمجتمع الدولي لإصلاح نظام الشراء العام تصاعدت مع الوقت"، وبأن "هذا الإصلاح أصبح أكثر إلحاحاً بعد انفجار مرفأ بيروت والأزمة المالية المستمرة في الاقتصاد اللبناني".

وأكد كومار جاه استعداد البنك الدولي "لمواصلة دعم لبنان في الخطوات المقبلة في هذا المجال بالتعاون مع كل الشركاء الدوليين والمؤسسات اللبنانية"، مؤكّدا على "الحاجة إلى استمرار تنسيق جهود كل الجهات المانحة وتمويل الأولويات في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لإصلاح الشراء العام".

وتعهد "استمرار البنك في دعم تنفيذ هذا الإصلاح الذي يشكل عنصراً اساسياً في إرساء حوكمة شفافة وقابلة للمحاسبة، خصوصاً لجهة استحداث هيئة الشراء العام الناظمة وهيئة الاعتراضات، وتمويل إصلاجات الشراء العام الإلكتروني".

أما رشدي فنوهت بإعداد هذه الإستراتيجية، معبّرةً باسم الامم المتحدة عن اعتزازها بهذا الإنجاز المهم بعد طول انتظار. ورأت ان "الخطوة الأكثر أهمية تكمن في حشد الزخم المطلوب لضمان الارادة السياسية لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ وايلائها الاهمية القصوى".

وشدد السفير طراف في كلمته على "أهمية الشراء العام لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد واستعادة ثقة المواطنين والمجتمع الدولي"، مرحّباً باطلاق هذه الاستراتيجية مثنيا على جهود الجهات المعنية التي ساهمت في الوصول إلى هذه المحطة ومنهم النائب ياسين جابر والسيدة لميا مبيض. وتمنى تطبيق هذه الاستراتيجية.

واشار إلى أن "الاتحاد الأوروبي مستعد لدعم هذا المسار من خلال المساعدة التقنية والمالية لتطبيق هذه الاستراتيجية"، لافتاً الى "البيانين اللذين صدرا امس من المجموعة الدولية لدعم لبنان ومن الاتحاد الأوروبي عن الوضع في لبنان والتشديد على إعادة القدرة الى الحكومة لاتخاذ القرارات، والوصول إلى الانتخابات في الوقت المحدد".

دي ريكولفيس

كذلك، رأى دي ريكولفيس ان "هذا الاصلاح خطوة مهمة ننتظرها منذ فترة طويلة وهو ما نص عليه مؤتمر سيدر واطار التعافي والاعمار"، معتبراً ان "الاصلاح ضروري للبنان ولسكانه في إطار جهود مكافحة الفساد وهو اداة لمساءلة السلطات العامة ويعيد الثقة للشعب اللبناني والمجتمع المدني"، معلناً ان "فرنسا ساهمت في هذه الاستراتيجية من خلال خبراء".

وقال النائب جابر في كلمته ا يدل على اهتمامك بإصلاح الشراء العام في لبنان". وتمنّى "كرئيس للجنة النيابية المولجة متابعة تنفيذ القوانين أن تكون هذه المناسبة مؤشراً الى بداية انطلاقة طال انتظارها للعمل على تطبيق القوانين النافذة ولكن غير المنفذة، ويفوق عددها الـ ٧٥ قانونا، ومعظمها قوانين اصلاحية لبنان بأمس الحاجة اليها ولكن للاسف بقيت لسنوات اسيرة خزائن الحكومات المتعاقبة وجوارير الوزراء. ان اكثر ما يؤلمنا كمشرعين نبذل جهوداً كبيرة لاجل اصدار القوانين، ان نرى ان جهودنا تذهب سدى بسبب تمنع الحكومات والوزراء عن تطبيق القوانين علماً ان ذلك يشكل مخالفة دستورية فاضحة، فبحسب المواد ٦٥ و٦٦ من الدستور اللبناني مهمة الحكومات والوزراء تطبيق القوانين، إضافة الى انه من الثابت ان المدخل الى الاصلاح الحقيقي هو الالتزام بتطبيقها، وهذا هو الطريق الصحيح لاجل ان يصبح لبنان دولة قانون ومؤسسات ".

الوزير خليل:

من جانبه، ألقى وزير المال يوسف الخليل كلمة، جاء فيها: "في إصلاح الشراء العام فُرصٌ جدّيّة للتطبيق الفعلي لهذه المبادئ، وَضَعَ مداميكَها القانون الجديد، ولكن أيضا والأهمّ بالنسبة لأوضاعِنا الماليّة اليوم هو تحقيق انتظام ماليّ أكبر من خلال مبدأ الإدماج بالموازنات.

هذا المبدأ يتطلّب تخطيطاً مُسبقاً للإنفاق، ورؤية متوسطة الأجل مُدمَجة في مشروع موازنات كلّ جهة شارية في الدَولَة، بحيث لا يُمكن صَرف الأموال مِن خارِج هذا السياق، ويُصبح بالتالي لوزارة المال قُدرة فعليّة ولو بعد حين، على استشراف حاجاتِ التمويل، كما وعلى دفع مستحقّات الموردين عِند استحقاقِها ومن دون تأخير.

من على هذا المنبر، أدعو كل الشركاء إلى توفير الدعم المُنَسّق لتنفيذ ما حدّدته استراتيجيّة إصلاح الشراء من خطوات تنفيذيّة، وأبرزها:

أولاً: إقرار المراسيم المكملة للقانون واقتراح التعديلات على القوانين الأخرى المرتبطة به.

ثانياً: إصدار الارشادات ودفاتر الشروط النموذجيّة ووضعها في متناول المعنيين.

ثالثاً: تعزيز القدرات الوطنيّة من خلال تدريب كافة العاملين في الدولة ومؤسساتها وفي البلديّات واتحاداتها وجميع الهيئات والشركات التي تُنفق مالاً عامّاً.

رابعاً: تشغيل المنصّة الالكترونيّة المركزية التي تشكل العامود الفقري للنظام الجديد.

خامساً: تعزيز الهيئة الناظِمة: هيئة الشراء العام.

سادساً: انشاء ودعم هيئة الاعتراضات وهي الهيئة الضامنة لحقوق المعترضين وفق الأسس الجديدة العصريّة للشكوى والاعتراض.

إضافةً بالطبع إلى المحاور الأخرى التي حدّدتها الاستراتيجيّة والتي ستساهم فعلياً في تحقيق الوفر، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أسوة بالبلدان التي سبقتنا.

النهار

ميقاتي في اطلاق استراتيجية الشراء: لتعاون الجميع على موازنة إصلاحية

قال رئيس الوزراء نجيب ميقاتي " تعاود حكومتنا الاسبوع المقبل جلساتها لدرس واقرار الموازنة العامة التي تشكل محطة اساسية تحتاجها البلاد لانتظام عمل الدولة ونشدد على ضرورة تعاون الجميع لتكون هذه الموازنة خطوة اساسية على طريق الاصلاح المنشود ولا ننسى أنّ أمامنا استحقاقات أخرى أبرزها الانتخابات النيابيّة التي سنعمل أيضاً على تأمين الأطر اللازمة للإشراف عليها وإدارتها بفعاليّة وشفافيّة".

وكان ميقاتي يتحدث خلال رعايته حفل "إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام" في السرايا قبل ظهر امس.

وقال" إن المسار الذي سلكه إصلاح الشراء العام يَثبت أنّ الإصلاحات ممكنة، وهي لمصلحة المواطن والاقتصاد، إنّما تحتاج إلى الإرادة السياسيّة، وإلى اقتران هذه الإرادة بالعلم والتخصص والالتزام بالمعايير الدوليّة والانفتاح على دروس التجارب العالميّة، والأهمّ إلى الشراكة والتفاعل الإيجابي مع مكوّنات الحوكمة من مجتمع مدني وقطاع خاص ومؤسسات حكوميّة جديّة ومُحترفة

وقال" من جهتنا، سنعمل سريعا على استكمال الخطوات الضروريّة لإصدار المراسيم التنفيذيّة التي من شأنها تفعيل عمل الهيئتين الجديدتين اللتين استحدثهما هذا القانون، وهما: هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات ومندرجات القانون من منصّة الكترونيّة مركزيّة وتدريب للكادر البشري ودفاتر شروط نموذجيّة تشكّل أدوات حقيقيّة لنقلة نوعيّة في إدارة المال العام، وفي تحقيق الشفافيّة والمساءلة المطلوبة. كما نتطلّع الى إبعاد تنفيذ هذا الإصلاح عن التجاذبات السياسية، أيا كانت، لتحقيق النتائج المرجوّة منه، فأي تأخير في تنفيذ هذه الخطوات ووضع هذا القانون موضع التنفيذ سوف يُقرأ على أنّه مؤشر سلبي وخطير لصدقية الحكومة.

وختم بالقول"بتكاتف الجهود على المستوى الوطني، يمكن أن ننقل لبنان إلى برّ الأمان لناحية إعادة الثقة بعمل المؤسسات، وتوفير بيئة حاضنة للأعمال واستقطاب المستثمرين، وتعزيز الشفافية عملاً لا قولاً، من أجل وضع لبنان مجدداً على خارطة النمو الاقتصادي والتطوّر والازدهار".

وشددت البساط على دور إصلاح الشراء العام في "تحسين الحوكمة المالية وجودة الخدمات العامة"، لافتةً إلى أنه "يمثّل 20 في المئة من النفقات العامة على المستوى المركزي من دون احتساب المؤسسات العامة والبلديات"، وبأن "الحكومات هي الشاري الأكبر". وابرزت بساط كون كفاءة الشراء العام "عاملاً أساسياً في تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

واعتبر المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار في كلمة مسجلة بالفيديو ان هذه الاستراتيجية "خطوة مهمة جداً نحو تنفيذ قانون الشراء العام الذي أقره مجلس النواب". ولاحظ أن حجم الانفاق الحكومي المركزي على الشراء العام في لبنان "ضخم" وكذلك حجم الإهدار فيه بسبب عدم فاعلية المنظومة ورأى أن تحسين منظومة الشراء العام يكفل "تحرير نحو 340 مليون دولار" بفضل ما سيحققه من وفورات، مشدداً على إمكان "استخدام هذا المبلغ لمعالجة الصعوبات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان". وذكّر بأن "دعوات الشعب اللبناني وهيئات المجتمع المدني والمجتمع الدولي لإصلاح نظام الشراء العام تصاعدت مع الوقت"، وبأن "هذا الإصلاح أصبح أكثر إلحاحاً بعد انفجار مرفأ بيروت والأزمة المالية المستمرة في الاقتصاد اللبناني". ونوهت رشدي بإعداد هذه الإستراتيجية وعبرت باسم الامم المتحدة عن اعتزازها بهذا الإنجاز المهم بعد طول انتظار. ورات ان الخطوة الأكثر أهمية تكمن في حشد الزخم المطلوب لضمان الارادة السياسية لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ وايلائها الاهمية القصوى.

وشددت على أهمية إصلاح نظام المشتريات العامة كونه كفيل بتعزيز الحوكمة الرشيدة في البلاد والحد من الفساد وتحسين إدارة صرف المال العام".

وشدد السفير طراف في كلمته على أهمية الشراء العام لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد واستعادة ثقة المواطنين والمجتمع الدولي ورحب باطلاق هذه الاستراتيجية مثنيا على جهود الجهات المعنية التي ساهمت في الوصول إلى هذه المحطة ومنهم النائب ياسين جابر والسيدة لميا مبيض. وتمنى تطبيق هذه الاستراتيجية".

وقال وزير المال يوسف خليل: هي خطوة منسجمة أوّلاً مع متطلبات الاصلاح التي التزمت به حكومتنا، وثانياً مع مطالبة المجتمَعين اللبناني والدولي تأمين أعلى درجات الفعّاليّة والشفافيّة والمساءلة في إنفاق المال العام.

في إصلاح الشراء العام فُرص جدّيّة للتطبيق الفعلي لهذه المبادئ، وضع مداميكها القانون الجديد، ولكن أيضا - والأهمّ بالنسبة لأوضاعنا الماليّة اليوم - هو تحقيق انتظام ماليّ أكبر من خلال مبدأ الإدماج بالموازنات.

هذا المبدأ يتطلّب تخطيطاً مسبقاً للإنفاق، ورؤية متوسطة الأجل مدمجة في مشروع موازنات كلّ جهة شارية في الدولة، بحيث لا يُمكن صرف الأموال من خارج هذا السياق، ويُصبح بالتالي لوزارة الماليّة قُدرة فعليّة ولو بعد حين، على استشراف حاجات التمويل، كما وعلى دفع مستحقّات الموردين عند استحقاقها ودون تأخير."

الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٧٤
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

ميقاتي: الموازنة خطوة إصلاحية أساسية

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام

من حفل اطلاق الاستراتيجية الوطنية

أكد رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي من السراي أن «الحكومة تعاود الاسبوع المقبل جلساتها لدرس واقرار الموازنة العامة التي تشكل محطة اساسية تحتاجها البلاد لانتظام عمل الدولة»، مشددا على «ضرورة تعاون الجميع لتكون هذه الموازنة خطوة اساسية على طريق الاصلاح المنشود». كلام الرئيس ميقاتي جاء خلال رعايته «إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام» في السرايا في حضور وزراء: المال يوسف خليل، السياحة وليد نصار، العدل هنري خوري والتنمية الادارية نجلا رياشي، والنواب: ياسين جابر، آلان عون، عناية عزالدين، مدير الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومار جاه، سفير الاتحاد الأوروبي رالف طراف، نائبة المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان نجاة رشدي، ممثل السفيرة الفرنسية فرنسوا دي ريكولفيس، رئيسة «معهد باسل فليحان الاقتصادي والاجتماعي» لميا مبيض البساط، وشخصيات.

وقال الرئيس ميقاتي: «إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام يأتي منسجما مع تطلعات حكومتنا الاصلاحية التي نص عليها بيانها الوزاري». وتابع: «سنعمل سريعا على استكمال الخطوات الضرورية لإصدار المراسيم التنفيذية التي من شأنها تفعيل عمل الهيئتين الجديدتين اللتين استحدثهما هذا القانون، وهما: هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات ومندرجات القانون من منصة إلكترونية مركزية وتدريب للكادر البشري ودفاتر شروط نموذجية تشكل أدوات حقيقية لنقلة نوعية في إدارة المال العام، وفي تحقيق الشفافية والمساءلة المطلوبة». بدورها، شددت البساط على دور إصلاح الشراء العام في «تحسين الحوكمة المالية وجودة الخدمات العامة». واعتبر كومار في كلمة مسجلة عبر الفيديو أن «هذه الاستراتيجية خطوة مهمة جدا نحو تنفيذ قانون الشراء العام الذي أقره مجلس النواب». ونوّهت رشدي بـ«إعداد هذه الاستراتيجية وعبرت باسم الامم المتحدة عن اعتزازها بهذا الإنجاز المهم بعد طول انتظار». وشدد السفير طراف في كلمته على أهمية الشراء العام لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد واستعادة ثقة المواطنين والمجتمع الدولي. ورأى دي ريكولفيس أن «هذا الاصلاح خطوة مهمة ننتظرها منذ فترة طويلة وهو نص عليه مؤتمر سيدر واطار التعافي والاعمار». وقال النائب جابر في كلمته: «إن أكثر ما يؤلمنا كمشرعين نبذل جهودا كبيرة لاجل اصدار القوانين، أن نرى أن جهودنا تذهب سدى بسبب تمنع الحكومات والوزراء عن تطبيق القوانين». وأكد وزير المال أن «إصلاح الشراء العام إذا بالنسبة إلينا هو أساس لإصلاح طريقة إدارة الدولة لإنفاق مواردها المالية، أيا كان مصدر هذه الموارد، وأيا كانت الجهات التي تتولى إنفاقها».

اللواء
يومية- سياسية - عربية

ميقاتي: الحكومة ستستأنف جلساتها لموازنة خطوة أساسية على طريق الإصلاح

الرئيس ميقاتي خلال رعايته المؤتمر في السراي (دالاتي ونهرا)

رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، خلال رعايته
طلاق الإستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع العام.
سراي الحكومي، انه «تعاود حكومتنا الإسبوع المقبل،
ها لدرس واقرار الموازنة العامة، التي تشكل محطة
ة. تحتاجها البلاد لإنتظام عمل الدولة، وشدد على
ة تعاون الجميع، لتكون هذه الموازنة خطوة اساسية
ريق الإصلاح المنشود. ولا ننسى أن امامنا استحقاقات
، ابرزها الإنتخابات النيابية، التي سنعمل ايضا
ين الاطر اللازمة، للإشراف عليها وادارتها بفعالية
ية».

شار إلى ان «القناعة وهي إطلاق الإستراتيجية الوطنية
ح القطاع العام، تأتي منسجمة مع تطلعات حكومتنا
حية، التي نص عليها بيانها الوزاري. هذه التطلعات
تنطلق اولاً من ارادتنا الذاتية، ورغبة المجتمع اللبناني
لاح، وتتماشى ثانيا مع توصيات الأسرة الدولية،
تابع عن كثب هذا الموضوع، وتعتبره ثالثا في سلم
حات، بعد إصلاح الكهرباء وإصلاح القضاء».

ى ميقاتي، ان «إصلاح منظومة القطاع العام، جزء
مة الإصلاحات المالية الأساسية، لتحقيق الإنضباط
كمة المالية ومكافحة الفساد وتعزيز التنافسية، وهو من
حات المطلوبة، من قبل صندوق النقد الدولي، وقد تكرر
ي معظم المحطات والوثائق الأساسية، مثل توصيات
عة الدعم الدولية للبنان، والمبادرة الفرنسية التي تتمثل
يات إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الاعمار وطبعا
سبيرز».

شف ان «المسار الذي سلكته إصلاح القطاع العام، يثبت
سلاحات ممكنة، وهي لمصلحة المواطن والإقتصاد. إنما
إلى الإرادة السياسية، وإلى الاقتران هذه الإرادة بالعلم
صحن والالتزام بالمعايير الدولية».

د ميقاتي، انه «تشكل هذه الإستراتيجية، نقطة انطلاق لإتخاذ الإجراءات الإصلاحية الضرورية، بتنسيق مستمر بين كافة الجهات المعنية على المستوى الوطني، ومع الشركاء الدوليين والجهات المانحة التي ادعوها، إلى مساعدتنا على وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ بشكل عاجل، وعلى توفير ما نحتاجه من موارد مالية ومساندة تقنية لاسيما وان دخول قانون الشراء العام حيّز التنفيذ سيكون بعد حوالي ستة اشهر من الآن وهذه مدة قصيرة جدًا».

وأوضح ان «من جهتنا، سنعمل سريعًا على استكمال الخطوات الضرورية لإصدار المراسيم التنفيذية، التي من شانها تفعيل عمل الهيئتين الجديدتين اللتين استحدثتهما هذا القانون، وهما هيئة الشراء العام وهيئة الإعتراضات».

ولفت ميقاتي، إلى انه «بتكاتف الجهود، على المستوى الوطني، يمكن ان ننقل لبنان إلى بر الأمان لمناحية إعادة الثقة بعمل المؤسسات، وتوفير بيئة حاضنة للأعمال واستقطاب المستثمرين، وتعزيز الشفافية عملاً لا قولاً، من اجل وضع لبنان مجددا على خارطة النمو الإقتصادي والتطور والإزدهار».

من جهة ثانية، ترأس ميقاتي اجتماعا اقتصاديا، استكمالا لإجتماع امس، حضره رئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق محمد شقير، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، رئيس نقابة مقاولي الإشغال العامة والمياه مارون الحلو، رئيس المجلس الوطني للاقتصاديين اللبنانيين عصام عميران، رئيس الإتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين زياد بكداش، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان نبيل فهد، ونائب رئيس الإتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر.

وبحث ميقاتي مع سفير تركيا باريش اولوسوي في التحضيرات الجارية للزيارة التي سيقوم بها ميقاتي على راس وفد وزاري لتركيا مطلع شباط المقبل.

L'Orient LE JOUR

Lancement de la stratégie nationale de réforme de la commande publique

OLJ

Supposée entrer en vigueur dans près de six mois, la loi instituant un nouveau code des marchés publics était remise hier sur le devant de la scène lors du lancement de la « Stratégie nationale de réforme de la commande publique » au Grand Sérail.

Pour l'occasion, le Premier ministre, Nagib Mikati, qui parrainait ce lancement, a salué cette nouvelle étape qui répond à une des exigences de « réformes requises par le Fonds monétaire international (FMI) ».

Il a également rappelé que l'importance de la mise en œuvre de ce code pour les partenaires du pays du Cèdre, avait été soulignée à plusieurs reprises, notamment dans le cadre de « l'initiative française », du plan d'action 3RF (pour réforme, relèvement, reconstruction) et de la conférence CEDRE (Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises).

François de Ricolfis, chef du service économique pour le Moyen-Orient à l'ambassade de France, a lui évoqué une réforme que Paris attend « depuis longtemps », et qui peut servir d'outil dans le cadre du renforcement de la lutte contre la corruption. Saroj Kumar Jha, directeur régional pour le Moyen-Orient de la Banque mondiale (BM), a, lui, estimé que l'amélioration de la réglementation dans ce domaine permettrait au Liban d'économiser « environ 340 millions de dollars » par an (en se basant sur une estimation des dépenses de 2019).

Approuvée par le Parlement le 30 juin 2021, la loi modernisant la commande publique n'a été publiée au Journal officiel qu'un mois plus tard. Ses rédacteurs ont élaboré un calendrier de mise en œuvre s'étalant sur douze mois pour donner vie à son infrastructure juridique, technique et opérationnelle. Dans ce cadre, Lamia Moubayed, présidente de l'Institut des finances Basil Fuleihan (dépendant du ministère des Finances) et qui a participé à toutes les étapes de l'élaboration du texte, a indiqué hier que cette « stratégie tient compte de la publication des décrets d'application nécessaire, y compris ceux relatifs aux autorités des marchés publics, de régulation et de gestion des plaintes ; des propositions de modification d'un certain nombre de lois ; de la préparation des cahiers des charges types pour les appels d'offres ; du renforcement des capacités des employés dans ce domaine et de la mise en place (d'une) plateforme électronique (dédiée) ».

La stratégie lancée hier prévoit en plus un mécanisme de suivi à moyen terme qui s'étend jusqu'au 31 décembre 2024, avec l'objectif d'améliorer et d'élargir les différentes pratiques qui seront mises en place d'ici-là.

Un processus pour lequel le soutien fourni par la communauté internationale sera décisif, selon les participants.